المحفظة الوطنية غيرت استراتيجيتها لتشمل عدداً أكبر من الأسهم

«الاستثمارات الوطنية»: السوق متفائل بعودة رئيس الوزراء وإقرار حزمة دعم الشركات

ذكر التقرير الشهري لشركة الاستثمارات الوطنية ان القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة بالسوق الرسمي بلغت 32.216.7 مليون دينار الشهر الجاري بارتفاع قدره 1.658.2 مليون دينار كويتي وما نسبته 5.4 في المئة مقارنة مع شهر يونيو 2010 والبالغة 30.558.5 مليون دينار كويتي وارتفاع قدره 1.793.0 مليون دينار كويتي وما نسبته 5.9 في المئة عن نهاية عام 2009.

وقد انهى سوق الكويت للاوراق لمالية تعاملاته لشهر يوليو من عام 2010 على ارتفاع كبير في اداء مؤشراته وذلك في قياسه مع اقفال النصف الاول من هذا العام، حيث حققت المؤشرات العامة «NIC50 - السعري - الوزني» مكاسب بنسب بلغت 7.3 في المئة و 1.7 في المئة و 5.5 في المئة عى التوالي وكذلك الامر بالنسبة الى المتغيرات العامة «المعدل اليومي للقيمة المتداولة . عدد الصفقات .كميتها» والتي ارتفعت بنسب بلغت 34 في المئة و 48 في المئة و 87 في المئة عى التوالي، هذا وبلغ المتوسط اليومي للقيمة المتداولة 36 مليون د.ك خلال شهر يوليو مقابل 27 مليون لشهر يونيو من عام 2010.

تفاعل السوق

وبعد ان بلغ السوق في بداية الشهر وتحديدا في نهاية تداول الاثنين الموافق 2010/7/5 مستوى 6.319 نقطة وهو ادنى من اقل معدل وصل اليه المؤشر في خضم الازمة المالية العالمية وهو ما اعاد المؤشر ست سنوات الى الوراء وتحديدا لمستويات نوفمبر 2004 ارتد وعلى مدى اسابيع لاحقة ليستقر فوق مستويات 6.600 نقطة، وذلك في نهاية شهر يوليو، وذلك على اثر تفاعل السوق الطردي مع الاجتماعات الحكومية المتتالية المعنية بمعرفة الاسباب التي آلت لوضع السوق، فقد كان لالتفات الجانب الحكومي لهذه المسألة هو بحد ذاته اقرار بوجود مشاكل اقتصادية فنية تعتري وضع السوق المالي وشركاته وهذا الاهتمام قد كان له اثار ايجابية معنوية قبل ان تكون مادية هو ما يتعلق بالمرحلة الاولى من تداولات الشهر.

اما فيما بعد فقد تعزز اتجاه السوق المتحسن بالتلازم مع تصريحات حكومية نتجت عن تلك الاجتماعات حول حزمة من الاجراءات التي سوف يتم البت فيها بعد عودة رئيس مجلس الوزراء من جولته الخارجية، وهو ما القى بظلاله بشكل مباشر على حركة التعاملات، غير ان هذه الاجراءات لم تكن محددة غير ما ذكر بخصوص صندوق التمويل الحكومي المساند للخطة التنموية واجراءات تنظيمية تتعلق بوضع شركات السوق المتعثرة، الا انه وحتى الان لم يكن هناك اعلان صريح عن وضع حزمة شاملة تعني بمعالجة متكاملة ومفصلة لانتشال الوضع الاقتصادي على الامد البعيد.

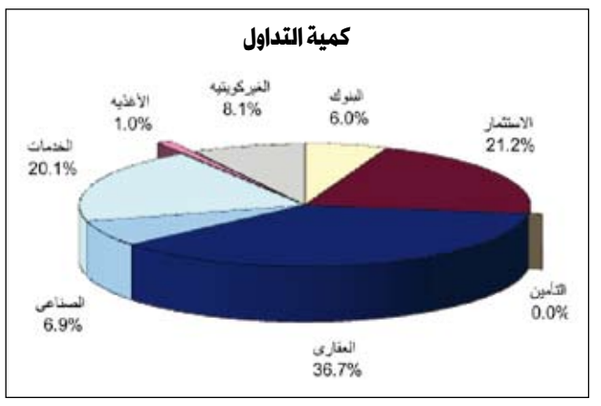

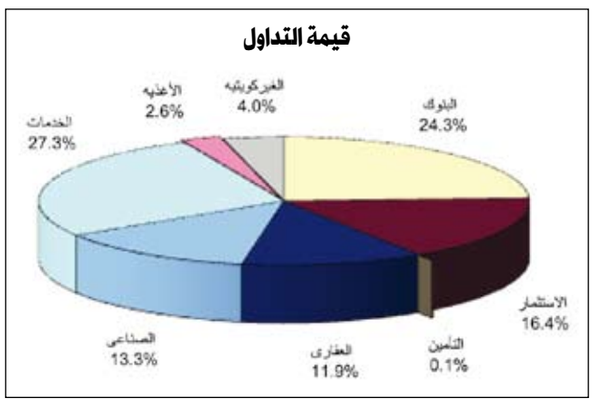

المحفظة الوطنية

حيث يرجع السبب الرئيسي لارتفاع السوق خلال الفترة القليلة الماضية الى التداولات التي تمارسها المحفظة الوطنية والتي لربما تكون قد عملت على تغيير استراتيجيتها من خلال استهدافها لشريحة اوسع من الشركات المدرجة.

وهو التوجه الذي تمت ملاحظته خلال الاسبوع الاخير من تداول الشهر وهو الاسبوع الذي شهد تنوعا في توجهات التداول ما بين العمليات المضاربية التي حفزها مراوحة المؤشر العام عندمستويات 6.500 صعودا وهبوطا ومن ثم استقراره النسبي حولها.

وكذلك السجال الذي يدور حول عدد من الشركات المدرجة فيما يخص عقودها الخارجية والتي لم تخل من افصاحات رسمية بالسوق وهو ما اثر على تذبذب حركة تلك الاسهم بصورة كبيرة.

ومن ناحية اخرى فان العمليات الاستثمارية التي تركزت على اسهم الاداء التشغيلي وذلك بدعم رئيسي من نتائج البنوك خلال النصف الاول وكذلك مع قرب نهاية جولة رئيس الوزراء وبالتالي اعلان الخطوات والقرارات المزمع اتخاذها هو ما عزز ذلك التوجه، الا اننا نود ان نؤكد ان الاجراءات المتخذة حتى الان لا تعني الا بوضع السوق ودعمه بصورة مؤقتة او تأجيل مسألة تفاقم انعدام الثقة فيه ان صح التعبير، وهو ما سوف يعيد السوق الى المربع الاول خلال المرحلة القادمة من فترة الربع الثالث على ابعد تقدير اذا توقف دعم السوق المباشر من خلال التدخل في عملية التداول.

هذا وحتى نهاية تداول شهر يوليو لم تعلن سوى 40 شركة عن ارباحها للربع الثاني من العام 2010 من اصل مئتين واثنتي عشرة شركة مدرجة بالسوق الرسمي والتي جاءت بانخفاض قدره 20.2 في المئة عن نفس الفترة من العام الماضي، ومن المؤمل ان يكتمل مشهد اعلانات الارباح خلال الاسبوعين المقبلين والتي تنتهي معها المهلة القانونية للافصاح عنها.

- السوق سيعود إلى المربع الأول في الربع الثالث إذا توقف الدعم المباشر
- نتائج البنوك عززت التفاؤل ومضاربات على الأسهم اللوجستية
- القيمة السوقية ارتفعت 5.4 في المئة الشهر الماضي
- صندوق التنمية.. و تنظيف البورصة الوحيدان المحددان في إجراءات الحكومة

الشركات الأكثر نشاطاً من حيث القيمة

استمرت شركة الاتصالات المتنقلة بالمرتبة الاولى للتداول من حيث قيمة الاسهم المتداولة بتداول 62.3 مليون سهم موزعة على 2.717 صفقة بلغت قيمتها 71.9 مليون د.ك.

في حين ارتفع بيت التمويل الكويتي الى المرتبة الثانية للتداول من حيث الاسهم المتداولة بتداول 6.9 ملايين سهم موزعة على 2.283 صفقة بلغت قيمتها 46.0 مليون د.ك.

فيما استمر بنك الكويت الوطني بالمرتبة الثالثة للتداول من حيث قيمة الاسهم المتداولة بتداول 33.9 مليون سهم موزعة على 992 صفقة، بلغت قيمتها 93.3 مليون د.ك.

القطاعات الأكثر نشاطاً من حيث القيمة

ارتفع قطاع شركات الخدمات الى المرتبة الأولى للتداول من حيث قيمة الأسهم المتداولة 1255.3 مليون سهم بنسبة 20.1 في المئة موزعة على 26.578 صفقة بنسبة 28.0 في المئة بلغت قيمتها 194.7 مليون د.ك بنسبة 27.3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة. فيما تراجع قطاع البنوك الكويتية الى المرتبة الثانية للتداول من حيث قيمة الأسهم المتداولة بتداول 372.3 مليون سهم بنسبة 6.0 في المئة.

موزعة على 9.050 صفقات بنسبة 9.5 في المئة بلغت قيمتها 173.1 مليون د.ك بنسبة 24.3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة. في حين استمر قطاع الشركات الاستثمارية بالمرتبة الثالثة للتداول من حيث قيمة الاسهم المتداولة بتداول 1.324.5 مليون سهم بنسبة 21.2 في المئة موزعة على 21.604 صفقة بنسبة 22.8 في المئة بلغت قيمتها 117.1 مليون د.ك بنسبة 16.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة.

أخبار الشركات

«بيان» تلغي إدراجها في سوق دبي المالي

أفادت شركة بيان للاستثمار «بيان»بأنها سوف تباشر اجراءات إلغاء ادراجها في سوق دبي المالي بموافقة هيئة الاوراق المالية والسلع بدولة الامارات العربية المتحدة وسوق دبي المالي على الغاء ادراج شركة بيان للاستثمار لدى سوق دبي المالي. كما تفيد الشركة ان التاريخ الفعلي لوقف التداول بسهم الشركة في سوق دبي المالي سيكون يوم الخميس الموافق 2010/08/05.

«المركزي» يمدد مهلة «غلف انفست» لتصويب أوضاعها المالية

أفادت الشركة الخليجية الدولية للاستثمار«غلف انفست» انها تسلمت كتابا بتاريخ 2010/07/28 من بنك الكويت المركزي والخاص بالتمديد للشركة لغاية 2010/12/31 لتصويب اوضاع الشركة المالية وتوفير رأس مال جديد لايقل عن 15 مليون د.ك، كما افادت الشركة انها بصدد الانتهاء من اعادة هيكلة وعقد الجمعية العامة العادية وغير العادية في اقرب فرصة ممكنة.

«الخليجي» يخسر 1.9 مليون دينار

افادت شركة بيت الاستثمار الخليجي «الخليجي» انها حصلت على موافقة بنك الكويت المركزي على بياناتها الماليةالمرحلية للفترة المنتهية في 10/06/30 يوم الاربعاء الموافق 2010/07/28، والتي تكبدت خلالها خسائر بنحو 1.935.689دينار بواقع 4.59 فلوس ربحية للسهم الواحد، وذلك مقارنة بخسائر أكبر لنفس الفترة من العام الماضي كمابلغ اجمالي المصروفات من التعاملات مع الاطراف ذات الصلة مبلغ 1.131.824 د.ك..

ربح «كامكو» 1.3 مليون دينار

حصلت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لادارة الاصول «كامكو» على موافقة بنك الكويت المركزي على بياناتها المالية المرحلية للفترة المنتهية في 10/06/30 بتاريخ 2010/07/28، والتي حققت خلالها أرباحا بلغت 1.324.258 دينار بواقع 5.52 فلوس ربحية للسهم الواحد، وذلك مقارنة بارباح تعادل النصف لنفس الفترة من العام الماضي، كمابلغ اجمالي الايرادات من التعاملات مع الاطراف ذات الصلة مبلغ 1.607.976 د.ك بينما بلغ اجمالي المصروفات من التعاملات مع الاطراف ذات الصلة مبلغ 507.638 د.ك.

41 ألف دينار فقط أرباح «عقار»

إعتمد مجلس ادارة شركة عقار للاستثمارات العقارية «عقار» امس الاول الاربعاء البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 2010/06/30، والتي حققت خلالها ارباحا متواضعة بنحو 41.541 دينار بواقع 0.18 فلس ربحية للسهم الواحد، وذلك مقارنة بخسائر تكبدتها الشركة لنفس الفترةمن العام الماضي كما بلغ اجمالي الايرادات من التعاملات مع الاطراف ذات الصلة مبلغ 74.503 د.ك بينما بلغ اجمالي المصروفات من التعاملات مع الاطراف ذات الصلة مبلغ 1.012د.ك.

2.5 مليون دينار أرباح «مزايا»

اعتمد مجلس ادارة شركة المزايا القابضة«مزايا» امس الاول الاربعاء البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 2010/06/30، والتي حققت خلالها ارباحا بلغت 2.564.755دينار بواقع 5.5 فلوس ربحية للسهم الواحد، وذلك مقارنة بارباح أكبر لنفس الفترة من العام الماضي، كما بلغ اجمالي الايرادات من التعاملات مع الاطراف ذات الصلة مبلغ 63.050 د.ك.

«العيد» تربح 243 ألف دينار

اعتمد مجلس ادارة شركة العيد للاغذية«العيد» امس الأول الاربعاء البيانات المالية المرحلية للشركة للفترات المنتهية في 2010/06/30، والتي حققت خلالها أرباحا بلغت 243.527دينار بواقع 4.23 فلوس ربحية للسهم الواحد، وذلك مقارنة بأرباح مقاربة لنفس الفترة من العام الماضي.

تداولات قطاع الخدمات تركزت على «زين» وأجيليتي

«المركز»: ثقة المستثمرين أعادت السيولة إلى السوق

ذكر التقرير الاسبوعي لشركة المركز المالي ان الاداء التصاعدي لسوق الكويت للاوراق المالية والذي شمل جميع مؤشراته قد استمر اثر حالة التفاؤل والارتياح بشأن خطة التنمية التي سادت السوق منذ الاسبوع الماضي، اضافة الى التحسن الملحوظ في نتائج اغلب البنوك وعودتها للربحية والذي ادى الى عروض شراء قوية على البنوك واعطى للسوق نوعا من الثبات والتماسك في مراحل التذبذب وعدم الاستقرار في التداولات.

وبعد بداية نشطة للتداولات على قطاع الاستثمار جاء اعلان ارباح بعض الشركات وعدم حل مشكلات البعض منها مخيبا للامال وشهد القطاع عمليات بيع في اليومين الاخيرين تحديدا نتيجة تخوف من ما هو قادم لتلك الشركات كما نشطت التداولات على قطاع العقار لهذا الاسبوع بعد تكهنات بقيام الحكومة بتأجير العديد من العقارات كوسيلة لمساعدة تلك الشركات على حل مشكلاتها من جهة ومحاولة تقنين المعروض للمحافظة على الاسعار من جهة اخرى.

اما في الخدمات فنشطت التداولات على سهمي زين واجيليتي تحديدا بعد اعلان الشركة عن ان مكتب المدعي العام في الولايات المتحدة تقدم بطلب رفع لائحة الاتهام الموجهة لاحدى شركاتها التابعة «الشركة القابضة» والذي كان له تأثير ايجابي قوي على اجيليتي والتي ارتفعت بنسبة 13 في المئة لهذا الاسبوع بوجه خاص وباقي شركات المجموعة بشكل عام.

وكما اشرنا سابقا الى ضعف قوانين الشفافية في السوق عادت نفس المشكلة للظهور من جديد في الشركات المدرجة في اكثر من سوق والتي تفصح في اسواق خارجية قبل ان تفصح في السوق الكويتية مما يحتم ايجاد حل من ادارة السوق لردم تلك الفجوة وعدم تمكين البعض من الاستفادة من الاختلاف في القوانين نظرا لان تلك الافصاحات لا تتم برغبة مطلقة من العديد من الشركات انما بقوة القانون والخوف من العقوبات.

بلغ المؤشر الوزني 419.24 نقطة بارتفاع قدره 1.97في المئة بينما شهد المؤشر السعري ارتفاعا بنسبة 1.1 في المئة ببلوغه 6654.9 نقطة لترفع بذلك ارباح المؤشر الوزني منذ بداية السنة الى 8.7 في المئة فيما تقلصت خسائر المؤشر السعري منذ بداية السنة لتبلغ 5 في المئة، وشهدت قيمة التداول لهذا الاسبوع صعودا بنسبة 5.5 في المئة ببلوغها 204.4 ملايين دينار بمعدل تداول يومي بلغ 40.8 مليونا، كما ارتفعت كمية التداول لتصل الى 2.1 مليار سهم بمعدل تداول يومي بلغ 422 مليون سهم محققة ارتفاعا بلغ 39.8 في المئة.

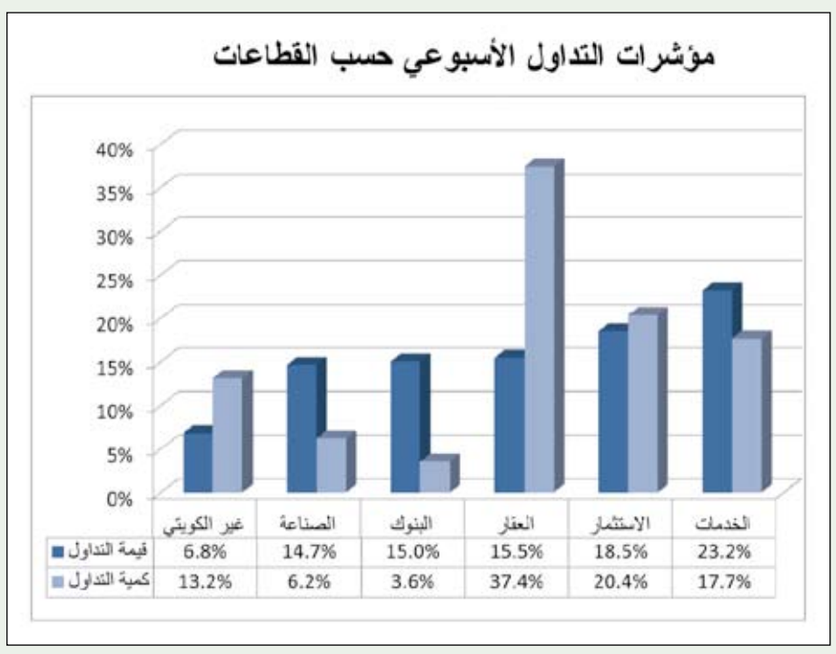

- نتائج شركات الاستثمار خيبت الآمال وأعادت المخاوف
- أغلب البنوك عادت إلى الربحية وأعطت تماسكاً لأسعارها
- الشركات المتعددة الإدراج تفصح في الأسواق الخارجية قبل السوق المحلية